

مراجعة تقرير آفاق الاستثمار العالمي حتى 2010: ازدهار أم تراجع؟

مراجعة : حاتم مهران

مراجعة تقرير

" آفاق الاستثمار العالمي حتى 2010: ازدهار أم تراجع "

" Special Edition of the World Investment Prospects to 2010:
Boom or Backlash? "

2007

عرض: حاتم مهران*

مقدمة

نشرت وحدة الذكاء بمجلة الاقتصادي الشهيرة طبعة خاصة من تقريرها بعنوان "آفاق الاستثمار العالمي حتى 2010: ازدهار أم تراجع". يحتوي متن التقرير على أربع مقالات هي: "الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم: الاتجاهات المعاصرة و التنبؤات للعام 2010"، و "تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر"، و "أهمية ترقية الاستثمار في الدول الأكثر فقرا"، و "الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الأطلسي: العمود الفقري للاقتصاد العالمي". في هذا الاستعراض نقدم موجزاً لأهم جوانب ذلك التقرير. وبما أن الأوراق الأربعة تعتبر متكاملة، فسنعوم باستعراضها بصورة مجملة في الأربعة الأجزاء المتبقية. في الجزء (2) نتناول الاتجاهات المعاصرة والتنبؤات للاستثمار الأجنبي المباشر، بينما نتناول في الجزء (3) آفاق الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2006-2010. في الجزء (4) نستعرض المخاوف من تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما نتناول في الجزء (5) الدروس المستفادة للدول النامية.

الاتجاهات المعاصرة والتنبؤات للاستثمار الأجنبي المباشر

يشير التقرير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم قد وصل ذروته في عام 2000، شهد بعدها هبوطاً كبيراً لم يشهده العالم المعاصر، حيث استمر الهبوط لمدة ثلاث سنوات متتالية (2001-2003) قبل أن يستعيد عافيته خلال الفترة 2004-2005. هذا ويتوقع أن يزداد تدريجياً نتيجة النمو الكبير، والضغط التنافسية، والتحسين في بيئة الأعمال في معظم الدول، ليصل بحلول العام 2010 إلى المستويات التي تحققت في عام 2006. إلا أن هناك عوامل، مثل المخاطر الجغرافية السياسية، قد تجعل تلك الزيادة أقل مما يمكن أن تكون عليه. ويفيد التقرير بأن الأسواق الناشئة تقود عودة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اتجاهاته السابقة، حيث شهدت تلك الدول نمواً في الاستثمار الأجنبي بلغ 57% في عام 2004 (مقارنة بحوالي 14% للدول المتقدمة) و 26% في عام 2005، كما استحوذت تلك الدول على 40% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر للعالم في عام 2005.

* أستاذ الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الجزيرة، السودان: E-mail:mahranec@yahoo.com

إلا أن هذه الصورة تبدو مختلفة بدرجة كبيرة إذا ما قيست هذه التقديرات على أساس الأسعار الثابتة (استناداً إلى مؤشر أسعار الواردات الأمريكية). على هذا الأساس، يصبح معدل الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2001-2003 أعمق، بينما تصبح عودة تلك الاستثمارات خلال الفترة 2004-2005 أضعف مقارنة بتقديرات الاتجاهات على أساس الأسعار الجارية (حيث يصبح إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2005 أكبر من مستواه في عام 2003 بحوالي 27% فقط). أما في الدول المتقدمة، فإن عودة الاستثمار الأجنبي تبدو أضعف إذا ما عاد أصلاً من مستواه المتدني بعد عام 2000. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، فقد ارتفع انسياب الاستثمار الأجنبي داخل الدول من 16% في عام 1999 إلى 23% في عام 2005، حيث جذبت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر نسبة من تلك الانسيابات، والتي كانت أكبر من ضعف نصيب المملكة المتحدة، إلا أنها تعادل فقط 15% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، بينما تأتي ألمانيا في المرتبة الثالثة متقدمة على الصين التي جاءت في المرتبة الرابعة.

و بالرغم من المشاكل المتعلقة بعدم دقة البيانات، فإن المعلومات المتاحة تشير إلى أن انسيابات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج قد سجلت تراجعاً طفيفاً خلال الفترة 2004-2005، بينما تشير الاتجاهات العامة إلى تشابه في حركة الانسياب للداخل والخارج. أما على مستوى الدول، فقد فقدت الولايات المتحدة الأمريكية دورها بصفة مؤقتة في عام 2005 كدولة رئيسية للاستثمار الخارجي، وذلك بسبب تخفيض الضرائب في ذلك العام على عائدات ذلك النوع من الاستثمار، الأمر الذي شجع على إعادة عائدات تلك الاستثمارات و جزء منها من الخارج إلى الوطن الأم. لذا، كانت أهم الدول المستثمرة في الخارج هي هولندا، تليها المملكة المتحدة ثم ألمانيا واليابان.

يشير التقرير إلى التحسن الكبير الذي طرأ على البيئة العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال العامين 2004 و 2005. فقد ظل النمو الاقتصادي قوياً في الولايات المتحدة الأمريكية، و متسارعاً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما سجلت الاقتصاديات الناشئة نمواً قوياً حيث استمر الاقتصاد الصيني في النمو بمعدلات استثنائية عالية. وقد عمل ذلك النمو على زيادة أسعار السلع التي أدت بدورها إلى نمو قوى في العديد من الأسواق الناشئة. وقد مثلت العديد من العوامل الأخرى دعامة قوية للتحسن في بيئة الاستثمار الأجنبي، من بينها قوة الربحية للشركات، و تدني أسعار الفائدة، و الأداء الجيد لأسواق الأسهم، إضافة إلى توفر السيولة لدى شركات الاستثمار الخارجي.

و يرجع الارتفاع في الاستثمار الأجنبي العالمي في عام 2005 إلى عودة الاندماجات والاستحواذات، بما في ذلك الصفقات عبر الحدود، التي تمثل الصيغة الرئيسية للاستثمار الأجنبي في الدول المتقدمة. و تشير بعض الدراسات إلى أن الاندماجات والاستحواذات، المحلية منها و عبر الحدود، قد ارتفعت بنسبة 40% خلال الفترة 2004-2005، و هي الأعلى خلال سنة واحدة منذ عام 2000. إن ثمة عوامل أخرى عملت على تعزيز قوة سوق الاندماجات العالمي، من بينها تراكم النقد لدى الشركات، و إعادة هيكلة الشركات، إضافة إلى زيادة المعاملات التي تقوم بها الشركات الخاصة للأسهم، و التي أصبحت تستثمر أموالاً ضخمة و تنهي سلسلة من الصفقات الكبيرة. و تشير الإحصاءات إلى أن قيمة الاندماجات التي اكتملت عبر الحدود على مستوى العالم قد ارتفعت بنسبة 56% في عام 2004 ثم بنسبة 35% في عام 2005. و قد كان نصيب الدول

المتقدمة من إجمالي الاندماجات عبر الحدود حوالي 74% في عام 2005، كما حدثت أكبر هذه الاندماجات بالمملكة المتحدة، في حين شهدت الاندماجات في الأسواق الناشئة زيادة تدريجية حيث بلغ نصيبها 15% خلال الثلاث سنوات الماضية، أي أقل من نصيبها في الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي ما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي حسب الأقاليم يلاحظ التقرير ما يلي:

(أ) شهد الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة الأمريكية هبوطاً في بداية العقد، ليصل مستوى متدنياً في 2003، و بالرغم من هبوطه في عام 2005، ظلت الولايات المتحدة الأمريكية على قمة الدول المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عمل النمو القوي و ضعف الدولار الأمريكي على جعلها أكثر جاذبية للمستثمرين. بالرغم من ذلك، فإن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2005 تمثل فقط 15% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، وهي نسبة تقل بكثير عن نسبة 37% للمملكة المتحدة، و 32% لكندا، و 25% لألمانيا. و من المتوقع أن يشهد الاستثمار الأجنبي في أمريكا ارتفاعاً قوياً خلال الفترة 2006-2010، إذ أنها ستظل أكثر المواقع جاذبية للمستثمرين من بين الدول المتقدمة.

(ب) شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم أوروبا ارتفاعاً بنسبة 20% في عام 2005، بعد تراجع بنسبة 33% في عام 2004. و بالرغم من انخفاض الاستثمار الأجنبي المملكة المتحدة خلال النصف الأول من هذا العقد، إلا أنها ستظل من أكبر الدول الأوروبية و ثاني دول العالم جذبا للاستثمار الأجنبي، و ذلك بسبب سياسة الانفتاح للاستثمار، و أسواق العمل المرنة، و القطاع المالي المتطور، و العضوية بالاتحاد الأوروبي، إضافة إلى عامل اللغة الإنجليزية باعتبارها اللغة العالمية للأعمال. من ناحية أخرى، تتمثل المحاذير حول أفاق الاستثمار في المملكة المتحدة بالتدهور المحتمل في بيئة الأعمال نتيجة التدهور في سوق العمل و زيادة الإجراءات الحكومية، و ارتفاع أعباء الضرائب، و المخاطر الأمنية، إضافة إلى فشلها في الانضمام للاتحاد الأوروبي و سوقه النقدي. إلا أن حجم السوق في المملكة المتحدة و وجود المجمعات الصناعية، و مراكز التميز العلمي، و مهارات رأس المال البشري، ستلعب دوراً هاماً في جذب الاستثمار الأجنبي لقطاعات مثل الخدمات المالية، و البرامج الإلكترونية، و الأدوية، و التكنولوجيا الحيوية.

(ج) في أقاليم الأسواق الناشئة، وباستثناء أمريكا اللاتينية وإقليم الكاريبي، فقد قدرت الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2005 بحوالي 26%، وهي زيادة معتبرة. فقد كان أداء تلك الأسواق جيداً في السنوات الأخيرة، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو بلغت 8,5% في عام 2004 و 7,7% لعام 2005 (مقاسة على أساس القوة الشرائية للدولار). و بالرغم من أن عوامل مثل الطلب الخارجي القوي وازدهار الأسعار قد طغت في تفسير ازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هناك عوامل هيكلية لعبت دوراً إيجابياً أيضاً في بعض الدول مثل تركيا التي أحرزت تقدماً في مجال الإصلاح الاقتصادي و خصخصة الاتصالات و القطاع المالي. و يلاحظ أن درجة تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الناشئة ظلت عالية، حيث حصلت الدول العشر الأولى في القائمة على 60% من إجمالي تلك الاستثمارات، و لو أن درجة التركيز كانت أقل من معدل 70% فأكثر خلال التسعينيات من القرن الماضي. و قد ضمت الدول العشر الأوائل قائمة تقليدية من الدول شملت الصين و البرازيل و المكسيك و دولتين من دول أوروبا الوسطى، بينما ظهرت روسيا و الهند كقادمين جدد لتلك القائمة.

(د) زاد انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر لآسيا وأستراليا بدرجة كبيرة في عام 2004، بينما تقلص بدرجة كبيرة أيضاً في عام 2005. وباعتبارها ثاني أكبر الاقتصاديات العالمية وافتخارها بأكبر الأسواق الاستهلاكية (حيث يقطنها 130 مليون من السكان الميسرين)، كان من المتوقع أن تمنح اليابان حوافز كبيرة للمستثمرين. إلا أن الواقع يشير إلى غير ذلك، إذ تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2005 إلى حوالي نصف متوسط قيمته خلال الفترة 2001-2003، ليمثل فقط 2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005. بالمقابل، فقد جذبت الدول الآسيوية النامية كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبي والتي تعتبر الأعلى كنسبة من إجمالي الكميات التي جذبتها كل أقاليم الأسواق الناشئة لعام 2005، بزيادة نسبتها 25% عن عام قيمتها في 2004 و61% عن قيمتها في 2003. وكما كان الحال عليه في السنوات القليلة الماضية، فقد استقبلت الصين أكبر الاستثمارات من بين الأسواق الناشئة، بما يوازي 20% من إجمالي تلك الاستثمارات بالدول النامية لعام 2005، وتأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث مواقع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

(هـ) وبسبب كبر حجم السوق المحلي و أفاق النمو القوي، ولأسباب تتعلق بتنافسية التكلفة، يقوم أصحاب الأعمال بتنفيذ إستثمارات جديدة في الصين، و إلى درجة ما، بإعادة توطين التسهيلات الإنتاجية من أسواق ناشئة أخرى إلى الصين. و تؤكد مسوحات معاصرة للأعمال بأن الصين هي الموقع الريادي للاستثمار بمعظم المعايير، خاصة للشركات التي تبحث عن مستهلكين جدد، و كذلك للشركات الحساسة لتكاليف العمالة. كذلك، تعتبر الصين من المواقع الجيدة لأنشطة البحث والتنمية، كما أن جاذبيتها للاستثمار تشمل كل القطاعات و الصناعات، بما فيها شركات الصناعات التحويلية و الخدمات (بما في ذلك تقنية المعلومات و الخدمات المالية) و التي اكتسبت جاذبيتها بالنمو الاقتصادي و التكلفة المتدنية.

(و) في حين تعتبر الصين في مقدمة قائمة مواقع الاستثمار في الإقليم الآسيوي لعدد من السنين، فإن رغبة المستثمرين في الهند تعتبر تطوراً حديثاً. وبينما تركز الاستثمار الأجنبي في الصين في الصناعات التحويلية و اللوجستيات الأكثر كثافة في رأس المال، فإن انسيابات الاستثمار الأجنبي للهند كانت أغلبها في مجال تقنية المعلومات ومراكز الاتصالات، التي لا تتطلب انسيابات كبيرة للاستثمار الأجنبي، كما أن قطاعات تصنيع العربات و التعدين قد جذبت كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبي في عام 2005، بينما ستساعد الزيادة المؤخرة لسقف الملكية الأجنبية من 49% إلى 74% في الاتصالات و من 24% إلى 49% في شركات الطيران المدني على زيادة الاستثمار الأجنبي. و في حين يتوقع استمرار نمو الاستثمار الأجنبي في الهند، إلا أنه سيظل متدنياً مقارنة بحجم الاقتصاد وإمكانياته الكامنة. فبالرغم من انفتاح قطاع الصناعات التحويلية للاستثمار الأجنبي و تحرير قطاع الاتصالات، إلا أن فرص ذلك الاستثمار في قطاعات أخرى تعتبر محدودة. ومن بين العوامل التي تعوق الاستثمار الأجنبي في الهند قوانين العمل غير المرنة، و ضعف البنى التحتية، وخاصة الإمداد الكهربائي. وقد أشارت نتائج مسوحات لشركات الاستثمار إلى شكوك معظم تلك الشركات حول حدوث تغيير سريع للبنى التحتية للهند، حيث أن مجال التقدم في هذا الصدد يعتبر محدوداً بسبب سوء الموقف المالي العام للحكومة.

(ز) أما في أمريكا اللاتينية وإقليم الكاريبي، فقد كانت عوامل النمو الاقتصادي والتحسن في بيئة الاقتصاد الكلي والطلب القوي على السلع، ودعم السياسات لقطاع الصناعة التحويلية، إضافة إلى النمو في الولايات المتحدة، بمثابة القوى من وراء المستوي العالي للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2005، الذي سجل زيادة بمعدل 9,3% من مستواه لعام 2004. إلا أن إنسيابات الاستثمار ما زالت أقل بكثير عن ما سجله الإقليم من معدلات في سنة 2001. و كالعادة، فقد طغت إنسيابات الاستثمار للبرازيل و المكسيك على الإنسيابات لبقية الإقليم، حيث بلغ نصيبها 44% من الإجمالي في عام 2005، كما أن المكسيك قد تقدمت على البرازيل للمرة الخامسة على التوالي كأفضل موقع للاستثمار الأجنبي في الإقليم.

(ح) وفي إقليم شرق أوروبا، حيث دول التحول الاقتصادي، وصل الاستثمار الأجنبي المباشر معدلات عالية في عام 2005. بزيادة بلغت 12% عن مستوياته لعام 2004، وبالتالي فإنه يكون قد أزاح للمرة الأولى إقليم أمريكا اللاتينية و الكاريبي، ليصبح ثاني إقليم للاستثمار الأجنبي من بين أقاليم الأسواق الناشئة. وترجع عودة الاستثمار الأجنبي المباشر للإقليم نتيجة للإنسيابات الكبيرة لروسيا، وقرب اكتمال الخصخصة على نطاق واسع في بعض الدول، و عودة الاستثمار لدول وسط أوروبا حديثة العضوية في الاتحاد الأوروبي بعد تقلصه في عام 2003، والنمو القوي لتلك الاستثمارات في البلقان، و استثمارات النفط في أذربيجان وكازاخستان، كما شهدت أوكرانيا استثمارات أجنبية لأول مرة في 2005.

(ط) أما بالنسبة للأسواق الناشئة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي في عام 2005 بدرجة ملحوظة، بالرغم من مستوياته المتدنية أصلاً. ويشير التقرير إلى التفاوت الكبير بين دول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي يضم أقطارا مثل إسرائيل ببيئة أعمال جيدة، و أخرى مثل إيران و الجزائر، ببيئة أعمال ضعيفة للغاية، كما أن اتجاهات العولمة قد تخطت معظم دول الإقليم، الذي يعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصاديات الموجهة من قبل الدولة. إلا أن هناك جهود تبذل في كل دول الإقليم لتبني سياسات صديقة للاستثمار الأجنبي، بما في ذلك إجراءات التحرير، و بيع المؤسسات العامة، وتقليص القيود على التجارة الخارجية. من ناحية أخرى، بالرغم من المخاطر الأمنية، فإن ازدهار أسعار النفط وبعض الإصلاحات في السياسات قد أدت إلى ارتفاع ملحوظ في إنسياب الاستثمار الأجنبي لأقطار الشرق الأوسط، باستثناء تونس، إذ تضاعفت تلك الاستثمارات في العام 2005 مقارنة بمستوياتها المتدنية أصلاً لعام 2004. وقد كان أكبر تلك الاستثمارات من نصيب مصر، التي تضاعفت فيها تلك الاستثمارات بأربع مرات، بينما جذبت الإمارات العربية المتحدة 50% من إجمالي الاستثمارات في الإقليم في عام 2005، كما جذبت الجزء الأكبر من الزيادة في تلك الاستثمارات خلال الفترة 2004-2005. لقد كان الجزء الأكبر من تلك الاستثمارات نتيجة لعمليات الخصخصة الواسعة التي شملت بعض المؤسسات في القطاع المالي. إن الاحتياطات الضخمة و التكلفة المتدنية لاستخراج النفط بالإقليم هي أسباب كافية للشركات الأجنبية للحفاظ على استثماراتها في المنطقة أو زيادتها، إلا أن جاذبية الإقليم لأي نوع آخر من الاستثمارات ستظل محدودة. وبالرغم من التحركات المكثفة نحو التحرير، فإن التقدم في الاستثمارات الأجنبية يتوقع أن يكون بطيئاً، بسبب المخاطر السياسية الناجمة عن الوضع في العراق و التوترات المتصلة ببرنامج إيران النووي والنزاع العربي الإسرائيلي، و التي سيستمر تأثيرها السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر بالإقليم.

(ي) بالنسبة لإقليم أفريقيا جنوب الصحراء، فقد سجلت الاستثمارات الأجنبية في عام 2005 زيادة بمعدل 51% من مستواها لعام 2004، إلا أن الجزء الأكبر منها كان في شكل إندماجات واستحوادات في جنوب أفريقيا، أهمها شراء البنك الأفريقي الجنوبي بواسطة بنك باركليز (المملكة المتحدة). لقد ارتفع الاستثمار الأجنبي أيضا في عدد من دول الإقليم الأخرى، بسبب النمو الاقتصادي، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للإقليم معدل نمو بلغ 5,2% في عام 2005، بينما بلغ معدل النمو للدول المصدرة للنفط بالإقليم 6,4% لنفس العام. وقد كانت انغولا، وغينيا الاستوائية، ونيجيريا الدول الأخرى في الإقليم التي جذبت إستثمارات أجنبية، كانت جميعها في قطاع النفط. ومن المتوقع أن لا يعود الاستثمار الأجنبي لمستواه العالي الذي تحقق في عام 2005 إلا خلال 2009-2010، بينما يظل نصيب الإقليم في الاستثمار الأجنبي المباشر معتدلا، بنسبة قدرت في المتوسط بحوالي 1,4% خلال الفترة 2006-2010.

آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر: 2006-2010

توقع التقرير أن يرتفع إجمالي إنسيابات الاستثمار الأجنبي المباشر للعالم بمعدل 22% في عام 2006، لتكون تلك هي المرة الأولى منذ عام 2000 التي يتخطى فيها الاستثمار الأجنبي حاجز الترليون دولار أمريكي. ويتوقع التقرير استمرار الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بعد العام 2006، ولو أن معدلات نموه ستكون بطيئة بمتوسط سنوي قدر بحوالي 8% خلال الفترة 2006-2010. بالرغم من ذلك، فإن إنسيابات الاستثمار الأجنبي المباشر للعالم ستظل عند ذروة مستواها في عام 2000. وكما كان عليه الحال خلال الفترة 1980-2000، فإن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر سيفوق نمو الإنتاج العالمي، إلا أنه بخلاف الفترة التي سبقت عام 2000، يتوقع أن يقل ذلك النمو عن معدل النمو السنوي للتجارة العالمية، الذي قدر بحوالي 8,5%، خلال الفترة 2006-2010. وعلى أساس تقديرات الأسعار الثابتة (التي تستند إلى مؤشر أسعار الواردات للولايات المتحدة الأمريكية)، فإن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر للعالم سيكون أقل مما كان عليه في عام 2000، حيث قدر معدل نموه السنوي بحوالي 7,4% خلال الفترة 2006-2010.

إن الازدهار المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر يصبح أكثر وضوحا إذا ما احتسب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فقد قدر متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر حتى نهاية التسعينيات بحوالي 1,0% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كان صندوق النقد الدولي يصنف الدول التي تزيد نسبتها عن 1,0% بأنها ذات جاذبية عالية لتلك الاستثمارات. وقد بدأت تلك النسبة بالازدياد بصورة كبيرة منذ أواسط التسعينيات، كما أن النسبة المتوقعة للفترة 2006-2010 قد قدرت بحوالي 2,3-2,4% للعالم، وهي عالية بالمعايير التاريخية. ستظل الولايات المتحدة المستقبل الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر نصيبها بحوالي ربع إجمالي الاستثمار العالمي خلال الفترة 2006-2010، بينما سيكون نصيب الاتحاد الأوروبي أكبر بكثير من تلك النسبة إذا ما وضعنا في الاعتبار الإنسيابات فيما بين دول الاتحاد، كما سيتفوق الاتحاد الأوروبي على الولايات المتحدة كأكبر مصدر للاستثمار الأجنبي. كذلك، سيظل الاستثمار الأجنبي مركزا من الناحية الجغرافية، ويتوقع أن تستحوذ الدول العشر الأوائل على ثلثي إجمالي الاستثمار، كما يتوقع أن يهيمن العالم المتقدم على تلك القائمة (التي تحتوى على 82 دولة)، بينما تدخل الصين والبرازيل والمكسيك وروسيا والهند من دول الأسواق الناشئة قائمة العشرين الأوائل. من ناحية أخرى، يختلف ترتيب الدول في أعلى القائمة إذا ما قيس

الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو بمعدل الفرد في القطر المعنى. في هذه الحالة، لعله ليس بمستغرب أن يأتي ترتيب الدول الفنية في الموارد الطبيعية عالياً، والتي يتوقع أن تجذب حجماً من الاستثمارات يفوق حجم أسواقها، في حين تدخل بعض الدول الصغيرة من أقاليم مختلفة تلك القائمة، بينما تأتي اليابان في مؤخرة القائمة بأدنى قيمة للاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

يشير التقرير إلى عدد من العوامل التي يتوقع أن يكون لبعضها أثر إيجابي وللبعض الآخر أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة التي شملتها التنبؤات (2006-2010). ويمثل استمرار استعادة الاقتصاد العالمي لعافيته أهم العوامل الإيجابية، بخاصة النمو الاقتصادي القوي للصين والهند، إضافة إلى الولايات المتحدة، حيث يتوقع أن تقود هذه الدول النمو العالمي. ومن بين الأسباب الأخرى لاستمرار النمو المتوقع للاستثمار الأجنبي الاتجاهات العالمية الجارية نحو بيئات أفضل للأعمال، والتقدم نحو التكامل الإقليمي، والتغير التكنولوجي، والبحث عن مهارات بأسعار تنافسية، والمنافسة العالمية الحادة التي تدفع الشركات للنمو من خلال الاستحواذات، والبحث عن مواقع للاستثمار تتميز بتكاليف منخفضة. من ناحية أخرى، هنالك عوامل متعددة يتوقع أن تحبط الاستثمار الأجنبي لمستويات تقل عن المتوقع، أهمها المخاوف من نتائج العولمة والاحتكام للتهديدات الأمنية، والتي حثت العديد من الحكومات لمراجعة و تشديد قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالرغم من أن التوجه نحو مزيد من الحماية قد يظل محدوداً، إلا أن أثرها سيكون سلبياً.

إن الحماس الممزوج بالحدز تجاه آفاق الاستثمار قد انعكس في المسح الذي أجرته وحدة الذكاء بمجلة الاقتصادي على 555 من التنفيذيين في الشركات متعددة الجنسيات، الذين أبدى معظمهم تفاعلاً كبيراً بفرص الاستثمار والاستحواذ عبر الحدود خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة. إلا أن بعض الحدز والحساسية تجاه المخاطر كان واضحاً أيضاً، مما يعني أن العودة لفترة الإزدهار في أواخر التسعينيات ليست في الحسبان. هذه الازدواجية بين الحماس والحدز يوضحها مسح حديث آخر شاركت فيه وحدة الذكاء بمجلة الاقتصادي، شمل 420 من القادة التنفيذيين في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا والسويد والنرويج وفنلندا، الذين أشار 55% منهم إلى أن شركاتهم ستعمل على إقامة أعمال لها في ما وراء البحار خلال الخمس سنوات القادمة بسبب ربحية تلك الأعمال، وأن 49% أفادوا بأن الاندماجات والاستحواذات عبر الحدود هي مطلب لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المعلنة لتلك الشركات، كما أن 26% أشاروا إلى أن الاستحواذات عبر الحدود تعتبر ضرورية للبقاء. من ناحية أخرى، يعتقد حوالي 50% فقط من المستجيبين بأن شركاتهم قد حققت أرباحاً متوالية من الاندماجات والاستحواذات، بينما أشار 45% إلى أن شركاتهم تمكنت فقط من استرجاع تكلفة الاستثمار.

و على عكس ما يتوقع من تركيز الاستثمار الأجنبي الجديد في الأسواق الناشئة، فإن معظم الزيادة في ذلك الاستثمار خلال الفترة 2006-2010 ستكون من نصيب الدول المتقدمة التي ستحصل على 66% من الإجمالي مقابل 48% للأسواق الناشئة. وتمثل أنشطة الاندماجات والاستحواذات المصدر الرئيسي للزيادة في الاستثمار الأجنبي في الدول المتقدمة، وذلك بسبب عوامل يتمثل أهمها في تدني أسعار الفائدة، والضغط التنافسية لإعادة الهيكلة، وتطور الأسواق المالية. هذا إضافة إلى أن تلك الأنشطة تعتبر وسيلة أسرع للحصول

على مواقع في أسواق جديدة، وكسب قوة في السوق، وزيادة حجم المنشأة، وتوزيع المخاطر. وبالرغم من أن العديد من الدول قد اقتربت من استنفاد فرص الخصخصة، فما زالت هنالك بعض المجالات للخصخصة في بعض الدول استجابة للضغوط المالية والرغبة في زيادة الكفاءة.

ومما لا شك فيه أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة سيظلان أكبر الاقتصاديات في العالم بكل المقاييس. وباعتبارهما إقتصادين مفتوحين، فإنه ليس بمستغرب أن يكونا من أفضل الشركاء لبعضهما في التجارة والاستثمار. ليس هذا فحسب، بل أن الروابط الاستثمارية بينهما قد دفعت إلى درجة كبيرة عملية العولمة، وستظل تلك الروابط السمة الأساسية للعولمة خلال ما تبقى من العقد. في هذا الصدد، يشير التقرير إلى أن ثمة ثلاثة دوافع أساسية ستعمل على تعميق الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الأطلسي بأكثر من أي علاقات استثمارية بين أي من أجزاء العالم الأخرى، وتتمثل في البحث عن الأسواق، والبحث عن الكفاءة، والبحث عن الموارد. في مجملها، تمثل تلك الدوافع مجموعة الأسباب الرئيسية لاستمرار الكتلتين في الهيمنة على عملية العولمة، كما أن الروابط بينهما ستظل من أهم العلاقات الثنائية على مستوى العالم.

من جانب آخر، ما زالت الشركات متعددة الجنسيات تبحث عن توسيع عملياتها في بعض الاقتصادات الناشئة لزيادة مبيعاتها (البحث عن الأسواق) وترشيد النشاط الإنتاجي للاستفادة من عائدات الحجم وتقليل تكلفة الإنتاج (البحث عن الكفاءة)، كما أن الأسعار العالية للعديد من السلع تعمل على تحفيز تلك الشركات للاستثمار بالموارد الطبيعية (البحث عن الموارد) في الدول الغنية. ونتيجة لتلك العوامل، فإنه من المتوقع أن يظل الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الناشئة عالياً. ومن الصناعات التي يتوقع أن تكون في مقدمة قائمة المستثمرين تلك التي تعمل في مجالات الحاسب الآلي وتقنيات الانترنت، والمرافق العامة، والمواصلات وخدمات السياحة، والمنتجات الكهربائية، والآليات والمعادن، والنفط. وبالرغم من العوامل المتعددة التي تدفع بالاستثمار الأجنبي نحو الأسواق الناشئة، إلا أن هناك عدد من الأسباب تدعو للحذر حول آفاق ذلك الاستثمار، من بينها التراجع المتوقع في عائدات الخصخصة في العديد من الأسواق الناشئة الرائدة، إضافة إلى نظرة المستثمرين تجاه المخاطر في تلك الأسواق، والتي يتوقع أن تؤدي إلى إحباط الاستثمار الأجنبي. هذا إضافة إلى التباطؤ المتوقع في النمو بتلك الاقتصاديات، وخاصة في أمريكا اللاتينية وذلك بسبب تدهور المناخ المالي وتقلص الطلب الأمريكي على الواردات. كذلك، يتوقع ارتفاع النزعات نحو الشعبية والوطنية في بعض الأقطار، إضافة إلى تزايد نزعات الحماية، وضعف الهياكل، وضعف حضانة قطاع الشركات والقطاع المالي، والاختلالات الخارجية، واحتمال التذبذبات الكبيرة في سعر الصرف وأسعار السلع، والتي قد تعوق الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الأقطار.

المخاوف من تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر

بينما بدأت حركة رؤوس الأموال العالمية في أواخر القرن التاسع عشر، فإن التاريخ المعاصر للشركات متعددة الجنسيات يرجع إلى الخمسينيات من القرن الماضي، عندما توسعت الشركات الأمريكية في أوروبا بهدف الوصول إلى أسواقها المتنامية، تبعثها في ذلك الشركات الأوروبية في الستينيات من القرن الماضي، حيث قامت بتحويل رؤوس أموالها إلى جهة الغرب عبر الأطلسي للاقترب من المستهلكين في الأسواق

الأمريكية الكبيرة. وبالرغم من أن البحث عن الأسواق كان السبب التاريخي الرئيسي لتلك الموجة الأساسية من الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الأطلسي، إلا أن هناك دوافع أخرى معاصرة تمثلت في البحث عن الكفاءة الاقتصادية والموارد. وغني عن القول أن السبق التاريخي الذي حققته أمريكا و أوروبا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر قد كان له دور هام في تشكيل النمط المعاصر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تمكنت تلك الدول من انتهاز الفرصة لتهيئة المناخ الملائم للنمو وتوفير الظروف المناسبة لانسياب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن اقتضى الأمر في كثير من الحالات استغلال موارد المستعمرات (البشرية والطبيعية) لبناء البنى التحتية المطلوبة للنمو وجذب الاستثمار.

في عقد السبعينيات من القرن الماضي، عندما أصبحت الشركات متعددة الجنسيات أكثر شهرة، شعرت معظم الحكومات في الدول النامية أن تكلفة الاستثمار الأجنبي المباشر تفوق منافعه، كما أصبح ينظر لتلك الشركات بأنها تمثل الإمبريالية الجديدة وتوق التنمية. لذا، أممت تلك الشركات كما فرضت على دخولها لتلك الأسواق قيود مشددة وكذلك على عملياتها، حيث أصبحت السيادة على الموارد الطبيعية بمثابة الشعار السائد خلال ذلك العقد، بينما أصبح التحكم على الصناعات الاستراتيجية بمثابة السياسة المعلنة.

و بقوة دفع من الدول المتقدمة، بدأ التوجه نحو التحرير و الانفتاح نحو الاستثمار الأجنبي في الثمانينيات من القرن الماضي، حيث تغيرت النظرة تجاهه باعتباره يمثل جزءاً كبيراً من حل مشكلة دفع النمو الاقتصادي و التنمية. وليس هناك أفضل ما يدل على التوجه الجديد غير التغيرات التي طرأت على النظم الوطنية للاستثمار الأجنبي و انتشار وكالات تطويره، حيث قدرت التغيرات في اتجاه تهيئة بيئة أفضل لأعمال الشركات متعددة الجنسيات بحوالي 93% من بين إجمالي التغيرات التنظيمية في العالم خلال الفترة 1991-2004. في نفس الوقت ارتفعت عضوية منظمة وكالات ترقية الاستثمار منذ إنشائها في عام 1995 إلى 200 في يونيو من عام 2006، كما أصبح لكل قطر الآن وكالة وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى ارتفاع عدد اتفاقيات الاستثمار الثنائي من 400 بنهاية الثمانينيات إلى 2,400 بنهاية 2004، كما أصبحت كل اتفاقيات التجارة الحرة تحتوي على نصوص لتحرير الاستثمار.

وحسب ما يشير إليه التقرير، فإنه إذا ما كانت الدول النامية قد قادت عملية فرض القيود على الاستثمار الأجنبي، فإن الدول المتقدمة لم تكن مستثناة من ذلك. فبالرغم من أن التعاون الذي شهده العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي قد أدى إلى تكثيف العولمة و نمو الاستثمار الأجنبي خلال عقد من الزمان، إلا أن تلك الروح للتعاون قد فقدت صوابها بعد حرب العراق. كذلك، سيظل تعميق العولمة و الاستثمار الأجنبي في خطر إذا ما زادت التوترات حول الشرق الأوسط وبرنامج إيران النووي، و النزاعات الأخرى حول العالم. هذه الضغوطات قد تؤدي أيضاً إلى الاتجاه نحو مزيد من الإقليمية و الحمائية، بعيداً عن العولمة و التحرير. ويثير التقرير تساؤلاً حول ما إذا كانت القوى الدافعة للاستثمار الأجنبي ستضعف بسبب احتمالات التراجع، فبالرغم من استمرار المنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهات تحريره على مستوى العالم، إلا أن هناك بوادر واضحة لبداية تراجع ذلك الاستثمار في الدول المتقدمة والأسواق الناشئة. وعلى وجه التحديد، هناك العديد من البوادر التي تشير إلى أن النظرة نحو التوازن بين تكلفة و منافع الاستثمار الأجنبي قد بدأت تتغير مرة أخرى. ولعله ليس بمستغرب أن يؤدي التراجع عن العولمة وما ينجم عنه من غموض إقتصادي إلى

مزيد من الشكوك حول الانسياب الحر للاستثمار الأجنبي المباشر (مثل الانسياب الحر للتجارة)، وخاصة إذا ما تدخلت العوامل السياسية والاجتماعية لدعم أو تحريك البواعث الاقتصادية. على سبيل المثال، إذا كان الاستثمار الأجنبي يتصل بمنشآت محلية يعتبرها السياسيون مهمة للأمن القومي والهوية الثقافية والتنمية الاقتصادية، فإن مقاومة الدول لذلك النوع من الاستثمار ستتكرر بدعم من مخاوف فقدان الوظائف.

إن التوجهات المعاصرة للحماية من قبل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ضد الاندماج والاستحواذ تشير إلى أن دخول الشركات متعددة الجنسيات لأسواق أخرى في العالم قد تصبح أكثر صعوبة (انظر الأمثلة المتعددة بالتقرير، صفحة 74). إن المقاومة للاندماج والاستحواذ عبر الحدود تنعكس أيضاً في توجهات المفوضية الأوروبية ضد الملكية الأجنبية وفي تشديد قوانين الملكية الأجنبية بالعديد من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي. وفي أمريكا الشمالية، صيغ مشروع قانون في كندا منح الحكومة سلطات جديدة لمراجعة الجوانب الأمنية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، كما بحثت لجنة من مجلس النواب الأمريكي في اعتراض قوانين تحرير ملكية الأجانب لخطوط الطيران. إضافة إلى ذلك، هناك مشروعات قوانين في طريقها للكونجرس الأمريكي تخضع الملكية المحتملة من قبل الأجانب للتدقيق الصارم. ويشير التقرير بطريقة بارعة إلى أمثلة متعددة توضح الازدواجية في نظرة الدول المتقدمة نحو الملكية الأجنبية. ففي حين لا تجد إستحواذات الشركات الأمريكية أو الأوروبية في الدول النامية ذكراً لها في الصحافة المالية، تصبح إستحواذات شركات الدول النامية في الدول المتقدمة من أخبار الصفحات الأولى بتلك الصحافة، وفي بعض الحالات بعبارات ساخرة مفادها "كيف يمكنهم التجرؤ بذلك". ففي الوقت الذي تتوسع فيه الشركات متعددة الجنسيات من الدول النامية بحثاً عن تأمين الموارد الطبيعية، والعلامات التجارية، والتكنولوجيا بالدول المتقدمة، سرعان ما تتحول ردود الأفعال الدفاعية بتلك الدول إلى قيود على تلك الاستثمارات. كل هذه التطورات توضح أن هناك ذخيرة من المحاولات لمقاومة الاندماج والاستحواذ عبر الحدود.

إن عدم الارتياح المتنامي ضد الاستثمار الأجنبي لم يكن مقصوراً على الدول المتقدمة، وإنما هناك العديد من البوادر التي توضح أنه بدأ ينتشر نحو الدول النامية نتيجة الأثر السلبي للجدل حول مغامرة شركة لينوف و دبي للموانئ في الولايات المتحدة الأمريكية. ويشير التقرير إلى أن ردود أفعال كتلك، تأتي من قبل دولة كالولايات المتحدة الأمريكية ضد استثمار أجنبي مباشر في قطاعات تعتبر في ذيل قائمة التكنولوجيا (مثل أجهزة الحاسب الآلي) أو البنى التحتية (كالموانئ)، ترسل إشارات واضحة لدول أخرى، بما فيها الأسواق الناشئة، مفادها أنه يجب عليهم (أو بإمكانهم) إبداء القلق نحو أمنهم الاقتصادي. والأمثلة هنا عديدة أيضاً، وتشمل الجدل المتنامي في الصين حول فوائد الاستثمار الأجنبي بخاصة الاندماج والاستحواذ في مجال البنوك والتأمين، وردود الأفعال في كوريا الجنوبية نحو الاستثمار الأجنبي الخاص في الأسهم، والقوانين المقترحة في روسيا لحماية القطاعات الاستراتيجية وخاصة في صناعة النفط. حقيقة الأمر، إن القلق الذي يساور العديد من الدول حول التحكم الأجنبي على الموارد الطبيعية والمنافع التي يمكن إن جنيها منه قد أصبحت الآن تمثل عودة للاجندة والقيود التي سادت السبعينيات من القرن الماضي. فقد أخضعت العقود التي توضح العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة، وكذلك توزيع المنافع بينها في حالة المشروعات الكبيرة في الموارد الطبيعية والبنى التحتية، لمزيد من التدقيق في بعض الدول. لقد أثارت بعض الدول (مثل الأرجنتين، وبوليفيا، والإكوادور، و ليبيريا، وفنزويلا) شكوكاً حول العقود الحالية لاعتمادها أنها لم تكن عادلة، ومن

المتوقع أن يسهم عدم الارتياح المتنامي ضد الاستثمار الأجنبي في مزيد من النزاعات بين الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات. وفي تطور آخر، بدأت العديد من الدول إعادة النظر في مقارباتها للاستثمار الأجنبي، باستهداف أنواع الاستثمار التي يعتقد أنها ذات أهمية قصوى للتنمية الاقتصادية، بدلا عن فتح الأبواب لكافة أنواع الاستثمار.

وعلى ضوء تلك المخاوف، يتساءل التقرير عن ما يمكن عمله في هذا الشأن. إن التغيير في النظرة للاستثمار الأجنبي قد تضع مسؤولية أكبر على الشركات متعددة الجنسيات لإثبات أن ذلك الاستثمار لا يسهم فقط في تحسين تنافسية تلك الشركات، وإنما يسهم أيضا في التنمية و الرفاه الاجتماعي في الدول المضيفة، وذلك من خلال جلب منافع صافية لا لبس فيها لتلك الدول وخاصة في ما يتعلق بالآثار الاقتصادية، إضافة إلى إحترام تلك الشركات للقوانين والسيادة الوطنية، والتركيبة الاجتماعية والمخاوف البيئية. وقد تكون هناك ضغوط على تلك الشركات لقبول مقاربات الدول المضيفة للاستثمار، وخلق آليات يمكن من خلالها إثبات احترامها لرغبات تلك الدول، وكذلك رغبات المجموعات التي تتأثر بعملياتها. من جانبها، يمكن للدول المضيفة بذل مزيد من الجهد للتأكد من أن تلك الشركات تعمل حسب أفضل المعايير، خاصة في مجالات التشغيل، والبيئة، وحقوق الإنسان. وعلى كل الدول أن تولي مزيدا من الاهتمام لحكم القانون، بما في ذلك تطوير نظم وقوانين عالمية للاستثمار تتسم بالتناسق والشفافية، و تحترم رغبات كل الجهات ذات الصلة بعملية الاستثمار.

إن مقاربات الاستثمار قد تغيرت في الماضي، ويمكن أن تتغير في المستقبل، اعتمادا على كيفية تقييم الحكومات للتوازن بين تكلفتها ومنافعها، والتي تتضمن ليس فقط العوامل الاقتصادية، وإنما اعتبارات أخرى مثل الأمن والعوامل الاجتماعية والسياسية. وبالرغم من أن مجمل التطورات التي تتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم لا تشير إلى تراجعها، إلا أن المحاذير ضد ذلك الاستثمار في كل الأقطار تعتبر بمثابة مؤشرات لعدم ضمان استمراره. ومن السخرية أن تقود الدول المتقدمة (التي قادت موجات تحرير الاستثمار الأجنبي خلال العقدين الماضيين واستفادت منه مثل الدول الأخرى) عملية التراجع ضد ذلك الاستثمار وتحريره. ولعله ليس بمستغرب أن تكون المخاوف التي أصبحت تبديها الدول المتقدمة من الاستثمار الأجنبي هي ذات المخاوف التي سبق أن أبدتها الدول النامية منذ ستينيات القرن الماضي. إلا أن ما يستغرب له أن تجد مخاوف الدول النامية آنذاك مقاومة شديدة من قبل الدول المتقدمة. تلك هي ازدواجية المواقف التي سادت العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الشمال والجنوب منذ تحطيم الدول الاستعمارية للصناعات في الدول النامية وبزوغ فجر التجارة الخارجية والاستثمار بأنماطهما الحالية.

الدروس المستفادة للدول النامية

في هجوم لاذع على نظرية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول جذب الاستثمار المستندة فقط إلى المناخ الجيد للاستثمار (متمثلا بصفة أساسية في الإجراءات الاقتصادية مثل تخفيض أو إلغاء الضرائب)، يشير التقرير إلى فشل تلك النظرية و تسببها في إحباط إنسياب الاستثمار الأجنبي للعديد من الدول. إن المناخ الجيد للاستثمار حسبما تراه تلك المؤسسات يمكن أن يكون شرطا ضروريا، إلا أنه غير كاف

لجذب الاستثمار الأجنبي. ومن أفضل الأدلة على ذلك، فشل الاستثمار الأجنبي في العديد من الدول الأفريقية التي خضعت لتلك الشروط وتقيدت بها لفترات طويلة. ويرجع السبب الأساسي لذلك الفشل إلى عوامل تتصل في المقام الأول بضعف البنى التحتية (الكهرباء و المياه والمطارات والموانئ والاتصالات) والخدمات الصحية، ونظم التعليم والإدارة العامة. تلك هي الاحتياجات الأساسية للدول النامية، خاصة في أفريقيا، والتي توفرها الحكومات كمتطلب أساسي لجذب الاستثمار الأجنبي وتحقيق النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي.

وبالرغم من مطالبة الدول المتقدمة بفتح أسواقها لصادرات الدول النامية واستبدال شعار "التجارة وليس العون" بشعار "العون من أجل التجارة"، إلا إن الانفتاح الاقتصادي الذي يشير إليه البنك الدولي وما يؤدي إليه من تحويل للتقنيات الجديدة واكتساب مداخلها لم تعد أمرا مجديا، إذ أن نظرية تحويل التقنيات المصاحبة لنظريات التجارة الحرة ما هي إلا تمرين أكاديمي ليس هناك ما يدل على حدوثه على أرض الواقع طالما أن الفترة الزمنية التي منحت لإحداث ذلك التحويل قد طال أمدها و لم تثمر عن شئ يذكر في هذا المجال. وتقاديا لتكرار أخطاء الانصياع للنصائح الخاطئة للمؤسسات المالية العالمية، والتي تكررت في مجالات متعددة من بينها الانفتاح الأعمى للتجارة العالمية والاستثمار، كان لا بد من إعادة النظر في مقاربات التنمية، وخاصة في الدول النامية. في هذا الصدد، يشير التقرير إلى تجربة وكالة ترقية الاستثمار المايليزية التي تبرز التحديات الأساسية التي تواجه مجهودات ترقية الاستثمار، والتي تعتبر مثالا رائعا للنجاحات التي تحققت على مستوى العالم. تعمل تلك الوكالة حاليا لتنفيذ الخطة الخمسية التاسعة المايليزيا، حيث قامت بالاشتراك مع الوزارات بتحديد القطاعات الرئيسية المستهدفة بالاستثمار كجزء من الخطة القومية للتنمية، كما تقوم بتجنيد فرق لتحليل الاحتياجات المحددة لكل قطاع، في ما يتصل بالبنى التحتية، والعمالة الماهرة، والنظم والأسواق، إضافة إلى اتصالاتها المباشرة مع الشركات العاملة الرائدة لإنهاء العقود والصفقات. وتقوم تلك الوكالة أيضا بمراقبة التغيرات في الأهداف والوسائل والأدوات والتحديات التي تواجهها حسب مرحلة التطور الاقتصادي. من أهم تلك التطورات، أن مالايزيا تتحول الآن من مرحلة التصنيع الذي يتسم بكثافة عالية في العمالة و السلع، إلى أنشطة كثيفة في التكنولوجيا، بهدف رفع إنتاجية ودخل العامل. وعليه، فقد أصبح الاهتمام أكثر بتوفير العمالة الماهرة وبالجامعات التي يمكنها تدريب العمالة المستقبلية، حيث أصبحت نوعية التعليم محددًا هامًا للميزة النسبية في جذب الاستثمار الأجنبي. خلاصة الأمر، أن ترقية الاستثمار تتطلب مقاربة تفصيلية تتضمن النظر بالظروف المحددة للاقتصاد، بما في ذلك الظروف الجغرافية، و القطاعات المستهدفة، و المرحلة التنموية.

يشير التقرير كذلك إلى إحدى التطورات الهامة التي تتمثل في ظهور بعض الشركات في الدول النامية كمستثمرة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لقد نالت كل من البرازيل و روسيا و الهند والصين اهتماما خاصا في هذا الصدد. فبالرغم من أن تلك الأقطار ما زالت مستوردة للاستثمار الأجنبي، إلا أن بعض الشركات قد أصبحت الآن مصدرا لانسياب الاستثمار الأجنبي المباشر للخارج، كما تبحث العديد من الشركات عن وجود لها في الخارج للحصول على الموارد و المهارات و العلامات التجارية بهدف تحسين مواقعها التنافسية. إلا أن ازدواجية المعايير التي بدأت تلوح في الأفق في الدول المتقدمة، وخاصة في الدول الغربية، قد تمثل تهديدا حقيقيا لاستمرار ذلك النوع من الاستثمار. لذا يصبح التعاون بين أقطار الجنوب أحد أهم المخارج الهامة من ذلك المازق. ولعله من المهم في هذا الصدد أن التقرير قد أشار إلى ظاهرة

جديدة نسبياً أثارت اهتماماً متزايداً، يتمثل في انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر من بعض الأسواق الناشئة نحو دول نامية قريبة منها وتربطها بها عوامل ثقافية. ولعله ليس بمستغرب أن تكون الدول المستثمرة الجديدة هي الأكثر تقدماً بين الاقتصاديات الناشئة، مثل بعض الأقطار في منظمة أمم جنوب شرق آسيا وإقتصاديات شرق أوروبا، وجنوب أفريقيا، وروسيا، وبعض دول أمريكا الجنوبية، إضافة إلى الصين التي أصبحت رائدة في ذلك المجال.